تاريخ الارسال:2018/03/05تاريخ النشر : مارس 2019

بطالة الشباب وعلاقتها بالزواج في الجزائر

أ. فاطمة النوي

جامعة باتنة 1

الملخص

إن تدهور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ارتبط بهبوط أسعار موارد الطاقة في منتصف سنوات الثمانينات ولا يوجد شك في أن كل ذلك أدى إلى تدهور الظروف المعيشية (الفقر و البطالة)، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة و التي لها علاقة بتأخر الزواج منذ بداية الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات و إلى غاية عشرية التسعينات، حيث عرف سن الزواج ارتفاعا قياسيا مع ارتفاع معدلات العزوبة و البطالة بشكل مستمر تبعته تغيرات عميقة في المجتمع الجزائري ، يؤخذ في الحسبان التغيرات الديمغرافية خلال السنوات الأخيرة و ظهور فئات شباب كثيرة يمثلون عددا كبيرا في سوق العمل و الذي هو غير قادر على احتوائهم .

الكلمات المفتاحية: بطالة الشباب، أزمة البطالة، تأخر سن الزواج، معدلات الزواج، سن الزواج، معدلات العزوبة.

Abstract

The deterioration of social and economic conditions in Algeria has been associated with falling prices of energy resources in the mid 1980s and there is no doubt that all of this has led to the deterioration of living conditions (poverty and unemployment) to alarming levels and linked to the delay of marriage since the beginning of the economic crisis in the mid 1980s and until the 1990s, where the decimal was known as the age of marriage record rise with high rates of unemployment, celibacy and continuously followed by profound changes in Algerian society, taking into account the demographic changes in recent years and the emergence of many youth groups, representing a large number in the labor market and which is not capable to contain them.

Keywords: youth unemployment, unemployment crisis, the late age of marriage, marriage rates, age of marriage, rates of celibacy.

مقدمة

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، فالأزمة البترولية لعام 1986 ، كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي) والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية فرضتها غالبًا مؤسسات التمويل الدولية، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات الشغل مما أدى إلى تقهقر وضعية التشغيل في الجزائر وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة وصلت إلى 29.30 %عام 1999 لكن عودة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أعطى دفعًا جديدًا للسياسة المالية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كارتفاع نسب النمو، ومعدل الاستثمارات بسبب ارتفاع النفقات العمومية، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات الأخيرة.

إن تفاقم ظاهرة البطالة يمس بالخصوص فئات الشباب التي نتجت من النمو السكاني السريع بعد الاستقلال حيث أن أعدادهم مرتفعة. هؤلاء الشباب حاليا هم من حاملي الشهادات فهي بطالة لا تستثني أية فئة من الخريجين وأضرت خصوصا بطالبي الشغل لأول مرة، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا،كما أن متابعة الدراسة والحصول على مؤهل لم يعد يضمن منصب عمل [1].

بالمقابل عرف الزواج تغيرات جذرية خلال تلك الفترة مع ارتفاع العزوبة في الأعمار قبل 25 سنة، ففي سنة 1987 ارتفع هذا المعدل إلى 52%، حيث قدر سن الزواج ب 23.7 سنة لدى النساء أما الرجال 27.6 سنة [2]،كما تبع الأزمة الاقتصادية أزمة سياسية خلال عشرية التسعينات، وهي مرحلة تميزت بانتشار العنف (1991-2000)، و نتج في الجزائر أزمة بطالة مستمرة عجلت في تأخر سن الزواج[3] حيث قفز العمر المتوسط للزواج الأول من 25 سنة للنساء و 30.2 سنة للرجال في عام 1992، إلى 28 سنة بالنسبة للنساء و 31 سنة للرجال في عام 1998 [4]، مع عودة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أعطى دفعًا جديدًا للسياسة المالية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كارتفاع نسب النمو ومعدل الاستثمارات بسبب ارتفاع النفقات العمومية، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات الأخيرة و لكنه يبقى أمرا جزئيا، في المقابل شهدت معدلات الزواج ارتفاعا ملحوظا مع استقرار سن الزواج و انخفاض معدلات العزوبة فمن خلال تعداد 2008 و حسب التقرير الوطني للتنمية البشرية فإن سن الزواج ثابت مقارنة مع سنوات 2002 (EASF)و 2006(MISC 3)، حيث قدر سن الزواج ب 29سنة لدى النساء و 33 سنة لدى الرجال[5]. سنحاول تفسير العلاقة بين البطالة و ما شهده الزواج من تغيرات، و ذلك من خلال تحليل الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONSو مختلف التعدادات و التحقيقات الوطنية، مع العلم أنه لا تتوفر لدينا قاعدة معطيات دقيقة من أجل تحليل أفضل في هذه الدراسة.

I. تحديد المفاهيم

1. مفهوم الفئة السكانية النشطة : تتمثل في الفئة السكانية بين 16 و 60 سنة والتي تملك القدرة والرغبة والاستعداد للعمل والذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه .وتنقسم الفئة النشطة إلى قسمين بارزين هما : المشتغلون فعلا(العاطلون –البطالون).

2. معدل النشاط : حجم القوى العاملة الفئة النشطة إلى حجم السكان في سن النشاط.

3. معدل الشغل:حجم السكان المشتغلون فعلا إلى مجموع السكان.
4. معدل العمالة : نسبة السكان العاملين إلى السكان في سن العمل[6].
5. مفهوم البطالة

طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و لا يجد فرص العمل المطلوبة و ليس له مورد رزق كما تعرف عند الإقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة. و المقصود بالبطالة هو تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة و الرغبة في العمل.

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشكلين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة[7].

6. مفهوم الزواج

أ. من الجانب الديمغرافي

هو تكرار الزواج من خلال السكان، و يعبر عنه عادة بمعدلات الزواج. و تختلف معدلات الزواج حسب العمر الأول للزواج في المجتمع و مع التركيبة العمرية للسكان، و تنخفض لدى تقدم الأعمار و خاصة الأصغر منها. و هي عامل رئيسي للخصوبة، و هذه المعدلات تعبر بشكل أساسي عن عدد الزيجات في الألف (السكان)، أو عدد السكان في الألف الذين يتزوجون خلال سنة معينة.

ب. مفهوم متوسط سن الزواج الأول

هو العمر المتوسط للرجل أو المرأة عند أول زواج، و يتم حسابه أثناء إجراء تعداد أو مسح خلال سنة معينة. إن توزيع العمر عند الزواج الأول له شكل نموذجي مشترك لجميع السكان مع وجود اختلاف في الصيغة، المتغيرات و المستويات.

ت. مفهوم المعدل الخام للزواج

وهو عدد الزيجات لكل 1000 شخص من مجموع السكان الكلي خلال سنة معينة، و يتم حساب هذا المعدل من خلال عدد الزيجات و ليس عدد الأشخاص الذين يتزوجون، و يؤخذ في الحسبان أعداد الزواج الأول و إعادة الزواج[8].

II. أنواع البطالة

تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وذلك تسميات هذا الأنواع بين الباحثين .ولكننا نذكر أهم أنواع البطالة في ما يلي:

1. البطالة الاحتكاكية : تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى(رعاية الأطفال، السفر، الدراسة)، وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فان ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة .
2. البطالة الهيكلية : تنتج من عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة،والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

3. البطالة المقنعة: تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العـــدد .و تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل) تصبح سالبة [9].

III. البطالة: أرقام و إحصائيات

لقد شهدت الفترة 1973-1987 انخفاضا في معدلات البطالة بخلق 150.000 منصب عمل في المتوسط كل السنة، و لكن الأزمة البترولية جاءت كنتيجة للارتفاع القياسي لمعدلات البطالة و التي فاقت 21% سنة 1987.خلال سنوات التسعينات سجلت معدلات البطالة ارتفاعا مستمرا ففي سنة 1995 بلغت مستوى غير مسبوق و قد بلغ عدد البطالين لأول مرة عتبة مليوني شخص ، من بين العوامل التي تفسر هذه الوضعية ارتفاع معدل النمو الديمغرافي و معدل طلبات العمل بسبب تحسن المستوى التعليمي و خاصة تعليم الإناث.

من خلال المجهودات التي بذلتها الدولة لتحسين التعليم العالي في سنة 1971 ، فقد تجاوزت المدة المتوسطة للدراسة من 1.5 إلى 5.4 سنة بين 1970 و 1999، هذا دفع الشباب لمواصلة تعليمهم العالي و لكن دون دمجهم في منصب عمل ذلك أثر على انخفاض معدلات طلب العمل للفئة 15-25 سنة.بالمقابل نجد أن المستوى التعليمي له انعكاس إيجابي لمعدل طلب العمل للفئة 25-30 سنة [10]. عموما المعدل المتوسط للفئة السكانية النشيطة (عدد السكان النشطين/عدد السكان الكلي)، يتضمن مجموع الأشخاص البالغين من العمر 15 و 59 سنة الذين يشتغلون أو يبحثون عن عمل، و قد بلـــغ عددهم 11,932,000 سنة 2015 مقابل 2.560.000 سنة 1966. و قد سجل معدل الشغل ارتفاعا (عدد السكان المشتغلين/ عدد السكان الكلي) من 21.16% سنة 1966 إلى 27.90% سنة 1998 إلى 41.7% سنة 2008 لينخفض إلى 26.4% سنة 2015. مع نهاية سنة 1998 بلغ معدل الشغل لدى الإناث 9.72% سنة 1998 مقابل 1.81% فقط سنة 1966، أما فيما يخص الذكور فقد بلغ هذا المعدل 40.36% إلى 45.68% خـــلال نفـــس الفترة[11].

رغم انخفاض وتيرة نمو السكان في سن الشغل فهي تمثل جزءا كبيرا ب 4.2% بين سنة 1980 و 1985 إلى 2.9% بين 2000 و 2004 بالمقارنة مع سنة 1970 أين بلغت قيما قصوى من مجموع السكان الكلي. ابتداءا مـــن ســـنة 2010 يتوقع أن تستقر معدلات السكان في سن الشغل و ذلك لعدة سنوات قادمة بين 67 و 70% مـــن مجمـــوع السكان الكلي. إن النمو الديمغرافي عامل أساسي لهذا التطور الكبير الذي أدى إلى انتشار الفقر من خلال ارتفاع معدلات البطالة[12]. إن وضعية الشغل في الجزائر عرفت تدهورا منذ النمو السكاني السابق، حيث أن مناصب الشغل أصـــبحت نادرة، و بلغ عدد البطالين 650.000 سنة 1984 إلى 1.800.000 ســـنة 1989 إلى 2.100.000 في عـــام 1995، و من بين 100 عامل 31 فقط يجدون وظيفة و69 هم بطالون.

كما أن البطالة التي شهدتها الجزائر متعلقة بالإدماج ، و أكثر من 63% من البطالين يبحثون عن أول عمـــل لهـــم و 62.5% هم شباب في الفئة 15-19 يعتبرون بطالين، حيث أن 85% من الأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة هم أقل من 30 سنة. هذه البطالة مست الشباب مهما كان مستواهم التعليمي، و يمكن اعتبارها بطالة الذين معهم شهادات فهذه الوضعية ستتفاقم، ومع النمو الديمغرافي سيرتفع السكان المشتغلون ب 3.6% سنة 2010 (في سنة 1985 العدد الكلي للسكان المشتغلين كان 4.9 مليون، و سيصبح 12 مليون سنة 2010)، حيث يجب خلق 300.000 منصب

عمل على الأقل في العشريتين القادمتين من أجل تشغيل طالبي العمل الجدد، إن البلاد تعرف مستوى بطالة ضخمة جدا[13].

شكل 1: تطور معدلات البطالة %في الجزائر 1987-2015

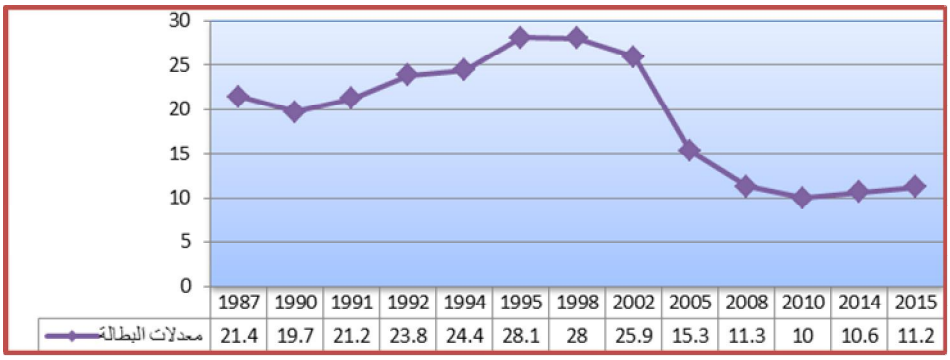

Source : ONS, RGPH et MOD diverses années

الملاحظ أن معدلات البطالة تضاعفت بين سنتي 1990 و 1997 و قد مست 20% من السكان، وبالخصوص الشباب و حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS دعرفت هذه المعدلات انخفاضا محسوسا خلال السنوات الأخيرة ، فتوفير مناصب الشغل يبقى أمرا جزئيا يقابله مشكل التنمية في الجزائر[14] .

IV. أسباب البطالة في الجزائر

1. انخفاض أسعار المحروقات

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول و هو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض و تراجع لسعره في الأسواق الدولية و قد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح و جلي سنة 1986نتيجة أزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي و ها ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية و من تم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.

كما عرف المتوسط العام لأسعار الفوري للنفط الخام انخفاضا في المستوى الذي حيث بلغ في عام 2008(حوالي 140دولار للبرميل). ليصل إلى 43.3 دولار للبرميل في شهر جانفي 2009 نتيجة نقص الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية.

2. النمو السكاني

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة و انتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.

من المهم أن نأخذ في عين الاعتبار التغيرات الديمغرافية خلال تلك الفترة، و الانخفاض السريع للخصوبة الذي لوحظ مؤخرا، و لا ننسى أن الجزائريين الذين عددهم كبير ستكون أعمارهم بين 20 إلى 40 سنة بين 2005 و 2020. من جهة أخرى الضغط الذي تمارسه هذه الفئة الكبيرة على سوق العمل و الذي يكون غير قادر على الاستجابة لطلباتهم. إن عدد السكان الجزائريين البالغين من العمر بين 20 إلى 40 سنة سيبلغ 10.1 مليون سنة 2000 إلى 12.8 مليون سنة

2010 إلى 13.7 مليون سنة 2020. في سنة 2010 ستمثل هذه الفئة 36.6% من إجمالي السكان، و لكن لن تشتمل سوى على 34.2% سنة 2020 [15].

3. التوقف عن تعيين حاملي الشهادات

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا و الجامعية و كذلك خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية، و المؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة و هذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982 حيث لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات و المرافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 و تغير دور الدولة في تعيين الخريجين و تغيرت مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين اليوم بدلا من بطالة الأميين في السبعينات.

4. قلة المؤسسات البحثية

إن تطور أساليب الإنتاج و الاختراعات و الابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني و أثر على مستوى الدخل و العمالة معا، بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات و عدم تخصيص مبالغ مالية من اجل تطوير البحث و عدم التناسق بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية و بين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة بحث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج و ارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان على خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية و يرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة [16].

V. تطور اتجاهات و مستويات الزواج في الجزائر

1. متوسط سن الزواج الأول

بلغ متوسط سن الزواج الأول 23.8 سنة لدى الإناث و 27.6 سنة لدى الذكور سنة 1986 ثم ارتفع إلى 27.6 سنة و31.3 سنة على التوالي في عام 1998، هذا التطور الذي يشهده العمر المتوسط للزواج الأول يبين التغير الجذري لوتيرة العزوبة حسب العمر. يبدو أن التطور الحديث للعمر المتوسط عند الزواج الأول يتميز بأنه ثابت لدى النساء والرجال حيث تثبت النتائج الأولية لتعداد 2008، أن هذا العمر بلغ 29.3 سنة لدى النساء و33.0 سنة لدى الرجال مقابل 29.8 و 33.5 سنة في عام 2006.

شكل 2:تطور متوسط سن الزواج الأول لكلا الجنسين في الجزائر بين 1986 و 2008

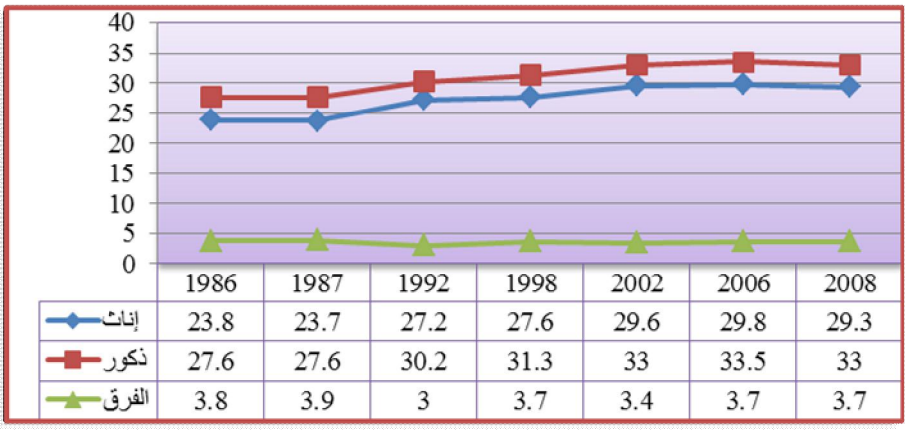

	1986	1987	1992	1998	2002	2006	2008
إناث	23.8	23.7	27.2	27.6	29.6	29.8	29.3
ذكور	27.6	27.6	30.2	31.3	33	33.5	33
الفرق	3.8	3.9	3	3.7	3.4	3.7	3.7

Source : Rapports d'Enquêtes et de recensements

ملاحظة: إحصائيات متوسط سن الزواج الأول متوفرة من خلال التحقيقات الوطنية و التعدادات العامة للسكان و السكن و آخر تحقيق المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013 لا يتوفر على معطيات الزواج و آخر تعداد هو لسنة 2008 في انتظار تعداد 2020

2. أعداد و معدلات الزواج

الملاحظ أن أعداد الزواج ارتفعت من128802 زيجة سنة 1986 إلى 159380 سنة 1992 ثم عرفت عدم استقرار إلى غاية سنة 1997 حيث بلغت حوالي 157831 زيجة و استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 لتبلغ 280 371 زيجة ثم يطرأ عليها انخفاض طفيف سنة 2015 حيث قدرت ب074 369 زيجة.

فيما يخص المعدل الخام للزواج فقد استقرت قيمته بين 5.7‰ إلى36 ,5 ‰ بين سنتي 1986 و 1998، حيث عرفت هذه المعدلات تذبذبا خلال هذه الفترة لتعاود الارتفاع بعد ذلك من 6.97‰ إلى 9.9‰ بين 2002 و2012 لتنخفض بعد ذلك إلى 9.24‰ سنة 2015[17].

جدول1:تطور أعداد و معدلات الزواج‰ في الجزائر بين 1986-2015

السنوات	أعداد الزواج	معدلات الزواج ‰
1986	128802	5.7
1994	157954	5,38
1996	156870	5,49
1997	157831	5,43
1998	158298	5,36
2002	218620	6,97
2004	267633	8,27
2006	295295	8,82
2012	371 280	9.9
2015	369 074	9,24

Source : ONS, RGPH et MOD diverses années

3. معدلات العزوبة

لقد شهدت معدلا ت العزوبة ارتفاعا كبيرا سنة 1998 ب 69% لدى الرجال و 62% لدى النساء ثم انخفضت إلى 50.9% لدى الرجال و 41.5% لدى النساء في سنة 2008. فيما يخص العزوبة حسب فئات الأعمار فهي شبه معممة قبل سن 24 سنة لدى الرجال و النساء بين 1986 و 2008، وتنخفض نسبيا بتوالي الأعمار، حيث أنها تبلغ 13.2% سنة 1986 لدى الرجال في الفئة 30-34 و تشمل ربع الرجال تقريبا في سنة 1992 و ثلثهم في عام 1998 و نصفهم في سنتي 2002 و2008، أما الفئة 40-44 سنة فنجدها تبلغ 10.3% في سنة 2008 و ما فوق سن 45 سنة تصبح هذه النسبة مهملة.

فيما يخص النساء فإن هذه النسبة تمثل 20.6% في سنة 1986 و ثلث النساء في سنة 1992 و نصفهم في سنة 2008 و ذلك في الفئة العمرية 25-29 سنة ، من جانب أخر فإن نسبة العازبات في الفئة العمرية 30-34 سنة تضاعفت ثلاث مرات ،حيث تجاوزت 13 إلى 35% بين 1992 و 2008، هناك أيضا ارتفاع للعزوبة في الفئة 35-39 سنة و 40-44 سنة[18].

العمر	ذكور					إناث				
	1986	1992	1998	2002	2008	1986	1992	1998	2002	2008
19-15	99.0	99.8	99.90	99.8	99,9	91.0	96.4	97.43	98.1	97,3
24-20	88.3	95.7	97.25	98.4	98,1	51.4	70.4	76.46	83.4	77,7
29-25	46.1	71.6	77.73	85.3	82,4	20.6	34.8	45.25	57.5	51,6
34-30	13.2	28.6	37.86	53.6	50,0	8.4	13.2	22.44	33.7	34,7
39-35	3.2	6.8	12.68	18.9	24,3	5.6	6.4	11.25	16.6	23,3
44-40	2.3	3.2	4.44	7.3	10,3	1.5	3.1	5.45	9.1	12,8
49-45	1.5	2.2	4.44	2.3	4,8	0.8	1.9	3.10	3.8	6,7

جدول 2 : تطور معدلات العزوبة% في الجزائر حسب الجنس و فئات الأعمار بين 1986-2008

Source: ENAF 1986, EASME 1992, EASF 2002, RGPH 1998 et 2008

ملاحظة: إحصائيات العزوبة متوفرة من خلال التحقيقات الوطنية و التعدادات العامة للسكان و السكن و آخر تحقيق المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012-2013 لا يتوفر على معطيات الزواج و آخر تعداد هو لسنة 2008 في انتظار تعداد 2020

VI. تحليل العلاقة بين البطالة و الزواج في الجزائر

إن هذه الأرقام تترجم صعوبات دخول هؤلاء الشباب إلى عالم الشغل، و الذي يجعلهم يفكرون في تأجيل الزواج (مع العلم أنهم يجب أن يعملوا سنوات لكي يجهزوا أنفسهم قبل أن يتزوجوا).مثال على ذلك فتوفير مصاريف الزواج يحتاج إلى ميزانية كبيرة مدتها حوالي ثلاث سنوات و لهذا فأغلبية الشباب يؤخرون سن زواجهم. إن تعداد 1987 يبين لنا أن معدل النساء المشتغلات يمثل 85%، و يمثل معدل النساء اللواتي يبحثن عن منصب شغل 15% من مجموع السكان الإناث كما أنهن يتزوجن في سن 27 سنة أما النساء اللواتي بدون شغل يتزوجن في سن 28 سنة، أي أن النساء اللواتي تبحثن عن أول عمل يؤخرن سن زواجهن إلى 29 سنة، حيث أن 6 نساء من بين 10 بدون عمل هن عازبات، يبلغ عمرهن بين 25-29 سنة، و بخلاف النساء فالرجال غير العاملين يتأخر سن زواجهم (31.5 سنة مقابل 28.8 سنة

على التوالي)، فهم يتزوجون في سن 30 سنة في المتوسط، أما المشتغلون يتزوجون في سن 26.5 سنة في المتوسط، و مثل النساء فالرجال الذين يبحثون عن أول عمل لهم يؤخرون سن الزواج إلى 32 سنة ، حيث أن 7 رجال على 10 هم عزاب في الفئة 25-29 سنة أما المشتغلون في هذه الفئة فإن نصفهم متزوجون .

من خلال معطيات استمارة المسح Papchild 1992 تم حساب الأعمار المتوسطة للزواج الأول للرجال و النساء حسب الحالة الفردية ، و قد تم التحصل على نفس نتائج تعداد 1987، فمن جهة النساء المشتغلات يؤخرن زواجهن ب 6 سنوات عن اللواتي لا يشتغلن و الرجال البطالون يؤخرون سن زواجهم ب 4 سنوات عن المشتغلين.كما أن الأعمار المتوسطة للزواج الأول ارتفعت في جميع الفئات.إن النساء المبحوثات في مسح 1992 و اللواتي يعملن قبل أن يتزوجن يؤخرن زواجهن بثلاث سنوات لتحضير جهازهن [19].

إن التغيرات الاقتصادية كان لها تأثير مفاجئ على الشباب الجزائري، ففئة الشباب و مشكلة البطالة و تأخر الزواج و عدم التوازن الاقتصادي منع هؤلاء الشباب من تكوين أسرة خاصة بهم، فبين 1986 و 1992 نجد أن نسبة الرجال الذين أعمارهم 25-29 سنة و الذين هم متزوجون ويشتغلون انخفضت إلى النصف تقريبا بينما الذين لم يشتغلوا أبدا و لم يتزوجوا تضاعفت. في الفئة 20-24 سنة نجد أن نسبة المتزوجين و المشتغلين من الرجال انخفضت بثلثين، أما الرجال الذين هم بطالين و غير متزوجين في الفئة 20-24 سنة ارتفعت فهذه المعطيات تبين خيبة كبيرة للشباب الذين لم يتزوجوا و هذا ما جعلهم يعانون معاناة كبيرة [20].

خاتمة

إن التغيرات العميقة التي طرأت على الزواج في الجزائر لها علاقة بأزمة البطالة التي نتجت من أعماق أزمة اقتصادية و تفاقمت منذ سنوات الثمانينات و أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الصحية ، جميع هذه العناصر اجتمعت و أثرت على نظام الزواج خلال تلك الفترة. في الجزائر لم تكن هذه الظاهرة معروفة على الأقل بالشكل الحالي وهي نتيجة السياسة المتبعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي منذ الاستقلال والى اليوم والتي كان من ثمرتها تأخر سن الزواج وبالتالي استفحال ظاهرة العزوبة وانعكاسها سلبا على الشباب و الأسرة والمجتمع.

بعد عودة الاستقرار الأمني في الجزائر يبقى مشكل تأخر الزواج مطروحا، حيث أن تفاقم ظاهرة البطالة و سوء ظروف المعيشة الذي استمر طيلة تلك الفترة جعل فئات الشباب يواجهون صعوبات كبيرة تقف عائقا أمام تحقيق طموحاتهم. من جهة أخرى لا يبدو أنه سيكون حل إيجابي للأزمة الاقتصادية ، لأنها ظهرت من أزمة 1986 و استمرت في تلك الفترة كما أن هناك أجيال كثيرة ستتعرض إلى ضغوط كبيرة خاصة فيما يتعلق بإيجاد منصب شغل ، و سيكون المجتمع الجزائري غير قادر على الاستجابة لاحتياجات هؤلاء الشباب.

الإحالات:

[1] سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية،حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2009-2010، ص ص 46-131

[2] Mouhamed Mazouz, «Population, société et développement en Algérie: Facteur historiques et problèmes actuels», La société Algérienne entre population et développement. Vol .No 8.Juillet 1998, p 41

[3] Ali Kouaouci et Rabah Saadi, «La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie au cours des 20 dernières années par les techniques d'estimation indirecte (1987-2008)», Cahiers québécois de démographie, Vol 42. N° 1, printemps 2013, p 2

[4] Zahia Ouadah Bedidi, «Rapports de genre et résidence patrilocale du couple : cas de l'Algérie», Institut national d'Études Démographiques **(**INED), Paris, 2001, p 15

[5] Rapport National d'Analyse de la Situation, **Droits humains des femmes et égalité entre les sexes,** Programme financé par la commission européenne, 2008-2011, P 11

[6] سميرة العابد و زهية عباز،« ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات»، مجلة الباحث، العـــــدد 11، 2012، ص ص 75-78

[7] سيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2008 ،ص ص319 - 321

[8] فاطمة النوي، **اتجاهات الزواج في الجزائر قبل و بعد (1992-2006)**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2013-2014، ص ص 17-60

[9] سميرة العابد و زهية عباز، نفس المرجع، 2012،ص ص 75-76

[10] Rafik BoukiIa et Fatiha Talahite, «Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie», Eight mediterranean social and political research meeting, Vol 21, N° 25, Mars2007, pp 3-10

[11] Assia Cherif, « Participation Socio économique de la femme», Un Etat des lieux - Cas de l'Algérie, Maître de Conférence à l'ENSSEA, p 6

[12] Rafik BoukiIa et Fatiha Talahite, 2007, loc cit, p 5

[13] Mutin Georges, « Le contexte économique et social de la crise algérienne», publié dans "La crise algérienne : enjeux et évolution (1997) ", 2009, p 15

[14] Rafik BoukiIa et Fatiha Talahite, idem, 2007, pp3-10

[15] Kamel Kateb, «A qui profitera la fenêtre démographique des pays du Maghreb ?», CEPN - CNRS - Université Paris Nord et GDRI DREEM – CNRS, 2008, p 4

[16] ماضي بلقاسم و أمال خدادمية،2011، مرجع سابق، ص ص 10-11

[17] ONS Annuaire Statistique de l'Algérie, 2015

[18] فاطمة النوى، 2014، مرجع سابق، ص ص 51-60

[19] Zahia Ouadah-Bedidi,« Avoir 30 ans et être encore célibataire: une catégorie émergente en Algérie»,Institut national d'études démographiques,2005,pp 42-45

[20] Ali Kouaouci,« Population Transitions, Youth Unemployment, Postponement of Marriage and Violence in Algeria», The Journal of North African Studies, 2004,pp 36-39

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية،حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2009-2010، ص ص 46- 131

2. سميرة العابد و زهية عباز،« ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات»، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص ص 75-78

3. سيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2008 ،ص ص319 - 321

4. فاطمة النوي، **اتجاهات الزواج في الجزائر قبل و بعد (1992-2006)**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2013-2014، ص ص 17-60

5. ماضي بلقاسم و أمال خدادمية،« أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها»، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص ص 5-11

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Kouaouci et Rabah Saadi, «La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie au cours des 20 dernières années par les techniques d'estimation indirecte (1987-2008)», Cahiers québécois de démographie, Vol 42. N° 1, printemps 2013, p 2

2. Ali Kouaouci,« Population Transitions, Youth Unemployment, Postponement of Marriage and Violence in Algeria», The Journal of North African Studies, 2004,pp 36-39

3. Assia CHERIF, « Participation Socio économique de la femme

4. Kamel Kateb, «A qui profitera la fenêtre démographique des pays du Maghreb ?», CEPN - CNRS - Université Paris Nord et GDRI DREEM – CNRS,2008, p 4

5. Mouhamed Mazouz, «Population, société et développement en Algérie: Facteur historiques et problèmes actuels», La société Algérienne entre population et développement. Vol .No 8.Juillet 1998, p 41

6. Mutin Georges, « Le contexte économique et social de la crise algérienne», publié dans "La crise algérienne : enjeux et évolution (1997) ", 2009, p 15

7. Ons, **Rapports d'Enquêtes**, ENAF 1986- EASME 1992- EASF 2002-Mics 3-2006

8. Rafik BoukiIa et Fatiha Talahite, «Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie», Eight mediterranean social and political research meeting, Vol 21, N° 25, Mars2007, pp 3-10

9. Rapport National d'Analyse de la Situation, **Droits humains des femmes et égalité entre les sexes,** Programme financé par la commission européenne, 2008-2011, P 11

10. RGPH ,**Rapports de recensements,** 1987-1998-2008

Un Etat des lieux - Cas de l'Algérie-», Maître de Conférence à l'ENSSEA, 2012, p 18

11. Zahia Ouadah Bedidi, «Rapports de genre et résidence patrilocale du couple : cas de l'Algérie», Institut national d'Études Démographiques **(**INED), Paris, 2001, p 15

12. Zahia Ouadah-Bedidi,« Avoir 30 ans et être encore célibataire: une catégorie émergente en Algérie»,Institut national d'études démographiques,2005,pp 42-45